البعد المائي وانعكاساته على العلاقات بين الدول (دول حوض نهر الميكونغ نموذجا)

م. د. علي محمد عيدان الجبوري

idan_ali@yahoo.com

معاون مدير: المديرية العامة للتربية في محافظة كركوك/ قسم الاعداد والتدريب

The water dimension and its implications for relations between countries (Mekong River Basin countries as an example)

Dr. Ali Mohammed Idan

Assistant Director: General Directorate of Education in Kirkuk Governorate / Department of Preparation and Training

الملخص

تعتبر مشكلة هيمنة دول المنبع على المياه من أهم المشاكل التي تعاني منها دول المصب وقد تؤدي إلى ارتباك كبير ومشاكل كبيرة في العلاقات الدولية. لذلك، كانت قضية التعاون المائي بين الدول ذات أهمية كبيرة في الحفاظ على السلام الدولي، وكانت لجنة نهر الميكونغ من أهم التجارب الناجحة في إدارة الأنهار الدولية وأصبحت نموذجًا يحتذى به في مجال العلاقات المائية الدولية، على الرغم من وجود حاجة ملحة لتطويره وتنظيمه. أدى تزايد الطلب العالمي على المياه، والذي صاحبه الآثار السلبية للتقلبات المناخية نتيجة الاحتباس الحراري وزيادة الجفاف والتصحر، إلى زيادة التنافس على الموارد المائية، وانعكس ذلك في أسلوب التعاون بين الدول. التي تشترك في نهر عابر للحدود، مما تطلب اعتماد سياسات مائية معينة تؤدي إلى تقليل الموارد المائية. من أنماط الصراع. والاتجاه نحو علاقات التعاون في إدارة الموارد المائية، لذا تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير إدارة المياه على أنماط الصراع والتعاون في مجال العلاقات الدولية، من خلال لجنة نهر الميكونغ، والتي تعد النموذج المثالي في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: البعد المائي في العلاقات الدولية، حوض نهر الميكونغ، التعاون الدولي وادارة نهر الميكونغ، المشاركة الجماعية في إدارة أحواض الأنهار، ادارة المياه العابرة للحدود، التعاون في السياسات المائية.

Abstract

The problem of water dominance on the part of the upstream countries is one of the most important problems that the downstream countries suffer from and may lead to great confusion and major problems in international relations. Therefore, the issue of water cooperation between countries has been of great importance in maintaining international peace, and the Mekong River Commission has been one of the most important successful experiences in managing international rivers and has become a role model in the field of international water relations, although there is an urgent need for its development and regulation. The increasing global demand for water, which was accompanied by the negative effects of climate fluctuations as a result of global warming and increased drought and desertification, led to an increase in competition for water resources, and this was reflected in the method of cooperation between countries that share a transboundary river, which required the adoption of certain water policies that lead to the reduction of water resources. of conflict patterns. And the trend towards cooperation relations in the management of water resources, so this study examines how water management affects the patterns of conflict and cooperation in the field of international relations, through the Mekong River Commission, which is the ideal model in this field.

Keywords: the water dimension in international relations, the Mekonk River Basin, international cooperation and the management of the Mekonk River, collective participation in the management of river basins, transboundary water management, cooperation in water policies.

المقدمة

ان التطور المستمر في مختلف مجالات الحياة يصاحبه زيادة في عدد السكان وندرة في الموارد خصوصا فيما يتعلق بالموارد المائية التي تعتبر من اهم الحاجات الاساسية التي لايمكن التخلي عنها لاي بلد من بلدان العالم لذلك فان التعاون الدولي في مجال استخدام المياه يعتبر من اهم اسباب الاستقرار في النظام الدولي والبيئي حيث ان استمرار النشاط البشري في التطور قد يؤثر سلبا على توزيع الموارد المائية خصوصا فيما يتعلق في بناء السدود التي تصاحبها تاثيرات سلبية على بعض دول المصبات المائية وقد تهدد حياة السكان في المناطق المحاذية للانهار وهذا ماينعكس سلبا على العلاقات بين هذه الدول لذلك فان تفعيل نمط التعاون الدولي السلمي في مجال دبلوماسية المياه والتخلي عن نمط الصراع في العلاقات الدولية قد تنتج عنه تفاعلات ايجابية تنظم وتدعم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية في مختلف مناطق العالم وكانت لجنة نهر الميكونغ تمثل انموذجا فعالا لنمط التعاون الدولي في مجال الاستخدام المشترك للمياه تمخض عنها

انشاء اول مؤسسة مشتركة مسؤولة عن ادارة النهر ومخولة في اتخاذ قرارات جماعية تصب في مصلحة مجموعة الدول التي يمر عبرها نهر الميكونغ على الرغم من اختلاف هذه الدول من حيث حجمها واهميتها السياسية وقوتها العسكرية ، وعلى الرغم من ان نجاح هذه المؤسسة يعد نجاحا محدودا كونها لاتزال في طور النمو لكنها تعتبر نقطة بداية في تفعيل دور المنظمات الدولية في حل الخلافات السياسية في مجال المياه الدولية العابرة للحدود.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من كونه يعالج مشكلة تأثير البعد المائي على العلاقات بين والدول ويتناول الاطار التعاوني في العلاقات الدولية من خلال دراسة نموذج الادارة المشتركة للمياه في حوض نهر الميكونغ وهي من اهم المناطق في اسيا التي تميزت باختلاف الديموغرافيا السكانية لهذه البلدان ومن كون هذا النهر يمر في ستة دول، حيث تتقاسم دول الصين وميانمار وتايلاند وكمبوديا ولاوس وفيتنام مياه هذا النهر والذي يعد ترتيبه في طول الانهار الثاني عشر في العالم والسابع بين أنهار قارة آسيا، وهو ما جعله طريق تجارة رئيسي بين غرب الصين وجنوب شرقي آسيا ، كما ان هذه الدول تتميز باختلاف الانظمة السياسية وتختلف في امكانياتها الاقتصادية ورغم ذلك فانها تمكنت من تحقيق لجنة نهر الميكونغ ضمن اطار التعاون المشترك بين هذه الدول. حيث لم تقف السياسات الاقتصادية السيئة، ولا الحروب الأهلية المنتهية عائقاً أمامها لاتخاذ خطوات مسؤولة في مجال التعاون فيما بينها للاستفادة من نهر الميكونغ برغم قلة القواسم المشتركة بينها، ومحاولتها نبذ الحروب والنزاعات بعيداً والبدء بتقاسم المنافع ولو بدرجات متفاوتة.

كما أدى التغير المناخي إلى فتح طرق جديدة للتجارة العالمية وكشف عن موارد لم تكن معروفة وصراعات في منطقة القطب الشمالي، فإنه يفتح الباب أمام تهديد كبير للاستقرار الدولي والإقليمي نتيجة النقص الشديد في موارد المياه العذبة خصوصا في الصين صاحبة ثاني أكبر اقتصاد، وثالث أكبر قوة عسكرية، وأكبر قوة بشرية في العالم بما يمكن أن يشعل الصراعات داخلها وخارجها.

المشكلة البحثية: ان مشكلة البحث تتمثل في التحديات التي تواجه تقاسم المياه الدولية بين البلدان والقطاعات وانعكاسات ذلك على العلاقات بين الدول، حيث يمكن أن تؤدي ازمات المياه إلى توترات سياسية وصرعات دولية بين دول المنبع والمصب والدول التي تمر عبرها الانهار كما ان المشكلة البحثية تتضمن نمط السلوك السائد بين الدول خصوصا دول نهر الميكونغ في تفاعلاتها الصراعية والتعاونية على الساحة السياسية.

كما ان وجود دولة عظمى مثل الصين التي تعتبر من اهم دول المنبع التي عرفت بنزاعاتها الإقليمية والبحرية مع الهند وفيتنام واليابان وغيرها من الدول، فإن الصين تسعى الاستيلاء على جميع تدفقات المياه الدولية الواقعة ضمن اراضيها مستغلة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري وهذا الامر يهدد الامن والاستقرار في المناطق المجاورة للصين خصوصا الدول التي تتشارك معها في بعض الانهار الدولية واهما دول حوض نهر الميكونغ.

تساؤلات البحث:

اولا: هل انه من الممكن ان يسود نمط التعاون في ظل عدم التكافؤ بين دول المنبع والمصب من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية؟

ثانيا: هل ان نمط التعاون والمشاركة هو النمط السائد في ادارة المياه الدولية؟

ثالثا: هل ان العلاقات الدولية تتجه الى الجانب السلمي في حال كانت القوانين الدولية قادرة على حل نزاعات المياه في مختلف مناطق العالم؟

رابعا: هل ان المؤسسات الدولية مثل لجنة حوض الميكونغ لها القدرة على تحويل علاقات الصراع الى علاقات تعاون بين الدول المتشاطئة؟

خامسا: هل ان المناخ السياسي السائد في العلاقات الدولية له انعكاسات على ادارة المياه الدولية؟

اهداف البحث:

١- يهدف البحث الى اظهار اهمية التعاون الدولي والمؤسسي في مجال ادارة الانهار الدولية ودوره في نقل نمط العلاقات بين الدول من حالة الصراع الى حالة التعاون.

٢- يسعى البحث الى التأكيد على حقيقة مفادها ان اي اجراءات تقوم بها دول المنبع تقود الى حدوث تغييرات بيئية تنعكس سلبا على دول المصب ستقود الى صراع دولي وتوتر سياسي لذلك لابد ان تكون هذه الاجراءات مراعية لدول المصب وتلقى قبولها ورضاها وتكون متلائمة من حيث الزمان والمكان لتجنب الاضرار للسكان الذين يعيشون على ضفاف الانهار.

٣- ان تفعيل نمط الادارة المشتركة للمياه الدولية يتطلب تواصل مستمر بين دول المنبع والمصب ويتطلب امكانيات مادية ومعنوية وارادة حرة ومطلقة هدفها تحقيق المصلحة العامة لجميع الشركاء كذلك هناك اهمية كبيرة للدعم الدولي في هذا المجال خصوصا من جانب المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تشكيل مؤسسات رسمية ودولية تساهم بشكل كبير في نقل العلاقات الدولية في مجال المياه بين الدول المطلة على الانهار من حالة الصراع الى حالة التعاون ويساهم بشكل فعال في وضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تتعلق بادارة هذه الانهار بما يخدم مصالح دول المنبع والمصب.

منهجية البحث: ان التعامل مع الظواهر السياسية بشكل علمي يتطلب اتباع طريقة علمية ومنهج علمي يتناسب مع هذه الظاهرة لذلك كان المنهج التحليلي من اهم المناهج التي تم استخدامها في هذا البحث لتحليل الاحداث وتفسيرها وتأثيرها على العلاقات بين الدول كذلك كان المنهج الوصفي يعد احد ابرز المناهج التي استخدمت لوصف الحالة بطريقة علمية وساعد في الاجابة على مشكلة البحث ووضعها وفقا لأطارها المحدد اما المنهج الاستقرائي الواقعي الذي يحمل رؤية استقرائية واقعية تم من خلالها تحديد جميع جزئيات المشكلة البحثية وملاحظتها والتمكن تحليلها والوصول الى النتائج التي تم الوصول اليها.

المبحث الاول

التعريف بنهر الميكونغ واهميته

حوض نهر لانتسانغ ميكونغ (حوض نهر ميكونغ) هو أكبر وأطول نهر في جنوب شرق آسيا و يبلغ طوله من منابعه في هضبة التبت في جبال الهيمالايا حوالي ٢٧٠٠ ميل او مايعادل ٤٣٥٠ كيلو مترا. ، وتبلغ مساحة حوض النهر ٧٩٥٠٠٠ كم مربع ، وتصريفه ٤٧٥

كم مكعب من المياه سنويا ويتجه النهر من التبت في الصين جنوباً ليحمل معه أديان وثقافات ولغات متنوعة إلى بلدان متعددة في جنوب شرق آسيا.

في التبت يسمى النهر بنهر الصخور فيما يسمى باللغة التايلاندية أم الأنهار, مختصره "الميكونغ". يجري نهر الميكونغ عبر أراضي إقليم يونّان في الصين ثم في بورما) ميانمار (و لاوس و تايلاند و كمبوديا ، ثم يسير في أراضي فيتنام مكونا دلتا نهر الميكونغ حيث في النهاية يصب في بحر الصين الجنوبي.

يعد ترتيبه في طول الانهار الثاني عشر في العالم والسابع بين أنهار قارة آسيا، وهو ما جعله طريق تجارة رئيسي بين غرب الصين وجنوب شرقي اسيا و يعتمد هذا الحوض الدولي في منابعه على المياه الناتجه من ذوبان الثلوج والينابيع من جبال الألب، وتساقط الامطار هناك(١).

يُعد نهر الميكونغ الذي تشترك فيه ست دول في جنوب شرق آسيا أحد أكثر أنظمة الأنهار تعقيدًا في العالم حيث يستنزف حوالي ٧٩٥٠٠٠ كيلومتر مربع من مستجمعات المياه إلى المحيط في دلتا ميكونغ في فيتنام بمتوسط تدفق سنوي يبلغ ١٥٠٠٠ كيلومتر مكعب. / السنة إنه عاشر أكبر نهر في العالم من حيث متوسط التدفق السنوي عند مصبه ، وهو موطن لمصايد الأسماك الداخلية الأكثر إنتاجية ، وثاني أغنى نهر في التنوع البيولوجي المائي ومصايد المياه العذبة بعد . يتميز حوض نهر ميكونغ (MRB) بسمات هيدرولوجية ومناخية وفسيولوجية فريدة ومعقدة. من منابعه في الجبال العالية (بارتفاع ٤٥٠٠ متر تقريبًا) ، يمر نهر ميكونغ عبر الوديان الضيقة والعميقة والتضاريس شديدة الانحدار على مسار يصل إلى ٢٢٠٠ كيلومتر قبل أن يدخل الحوض السفلي (حوض نهر ميكونغ السفلي - LMRB) في المثلث الذهبي حيث تلتقي حدود تايلاند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وميانمار. علاوة على ذلك ، يتدفق عبر ٢٦٠٠ كيلومتر من القنوات قبل دخول بحر الصين الجنوبي في دلتا ميكونغ. تمتد هذه الجبال شديدة الانحدار في أعالي ميكونغ والأراضي الخصبة في الجزء السفلي منها على مسافات شاسعة في ظل تدرجات مناخية قوية ، حيث تتطور النظم البيئية الطبيعية ، وحيث تتطور العديد من القضايا العالمية (مثل تنظيم الأنهار والأراضي تغير الغطاء ، تسرب المياه المالحة ، تدهور جودة المياه الجوفية) آخذة في الظهور بسرعة (٢).

يعتبر (نهر الباسك) الرافد الأول والرئيس لنهر الميكونغ وهذا هو بداية تشكل (دلتا نهر الميكونغ) _ والذي يشكلها كل من نهر باسك في الجنوب ونهر الميكونغ للشمال ليدخلا فيتنام بعد ذلك.

يسمى نهر باسك فيتنام في فيتنام نهر هو) Hậu سونغ هو Sông Hậu أو هو غيانغ (Hậu Giang كلمه سونغ تعني نهر باللغة الفيتنامية) ، والفرع الشمالي الرئيس لنهر الميكونغ يسمى سونغ تيين Sông Tiền أو تيين غيانغ . Tiền Giang وفي فيتنام أيضاً هناك روافد الفرع الشمالي لنهر الميكونغ وتشمل نهر ماي ثو (My Tho) أو (sông Mỹ Tho) و نهر بالاي أو (سونغ بالاي sông) (Ba Laiو نهر هام لونغ (sông Hàm Luông) و نهر كوتشين(٣).

حوض الميكونغ الأعلى:

وتقع روافد هذا النهر في الصين ضمن اقليم يونان ضمن حوض صغير وينحصر النهر وروافده في ممرات حادة ضيقة وعميقة في هذه المنطقة وهذا يسبب انجراف التربة التي تعتبر مشكلة رئيسية لذا فأن حوالي نسبة ٥٠% من الترسيب في النهر يأتي من حوض نهر الميكونغ الاعلى.

تشكل منطقة حوض الميكونغ الأعلى ٢٤% من مجموع مساحة حوض التخزين وتساهم في ١٥-٢٠% من المياه التي تجري في نهر الميكونغ

وهناك ١٤% فقط من مناطق تجميع مياه الأمطار تزيد مساحتهاعن ١٠٠٠ كم مربع ، وأكثر كمية فقد للمياه توجد في المنطقة المغطاة بالغابات . وفي جنوب إقليم يونان وبالذات في محافظات "سيماو فإن النهر يتغير نتيجة لإنفتاح الوادي ويصبح النهر واسعا وعريضاً وبطئ الجريان(٤).

حوض الميكونغ الأسفل:

تحتوي لاوس على اهم منابع حوض الميكونغ الاسفل فمناخها وغطائها النباتي واراضيها تشكل عوامل مهمة لتشكيل الموارد المائية للنهر الميكونغ الاسفل نتيجه لامطارها الغزيرة ، كما ان هناك روافد على الضفه اليمنى لنهر الميكونغ تاتي من (نهر مَنْ و نهر تشي) وتقع شمال شرقي تايلند.

النهر يسافر حوالي ٢٣٠٠ كم عبر تشينغهاى والتبت ويونان الصينية قبل أن تصل إلى خمسة بلدان أخرى. خلال جلسته الأولى ١٠٠٠ كم، ويسافر النهر في اتجاه الجنوب نحو بالتوازي مع انهار سالوين واليانغتسى ، التي تنشأ في المناطق المرتفعة نفسها. ويسمى هذا الجزء من نهر ميكونغ انتسانغ (جيانغ) في الصين.

ويبعد ٤٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر عندما يترك الصين، يمتد على مدى ٢٦٠٠ كم أخرى من خلال بورما / ميانمار ولاوس وتايلاند، وكمبوديا، وفيتنام قبل إنتهائه في بحر الصين الجنوبي.

---

(1) China and Asia Research Center: Available on-line at http://www.chinaasiarc.org/index.php?%20d=47&id=1584 ٢٠١٥/١٠/٢٥ .

(2) Pokhrel, Y., Burbano, M., Roush, J., Kang, H., Sridhar, V., & Hyndman, D. W. (2018). A review of the integrated effects of changing climate, land use, and dams on Mekong river hydrology. Water, 10(3), 266.

(3) Thien Do, Vietnamese Supernaturalism Views from the Southern Region, Taylor and Francis ,London, 1st Edition,2003, p.p 18-20.

(4) report: unep.org , GIWA REGIONAL ASSESSMENT 55 MEKONG RIVER on the link: http://www.unep.org/dewa/giwa/areas/reports/r55/regional_definition_giwa_r55.pdf.

يعد هذا النهر من اهم مصـــايد الأســماك الداخلية الأكثر إنتاجا في العالم. حوض هو الثالث من حيث التنوع البيولوجي، وتبلغ قيمة بيع الأسماك في اقتصاديات حوض نهر ميكونغ السفلي في كل عام سبعة مليارات دولار أمريكي .وهي تمثل ما يقرب من 12 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكمبوديا[١].

السدود وانتاج الطاقة الكهربائية:

منذ ملايين السنين ونهر الميكونغ يثري الحضارات ويضم احد اكثر عوالم الاسماك والنباتات تنوعا في العالم . لكن المختصون في ادارة المياه الدولية يحذرون من ان السدود التي يبلغ عددها (١٧) سد التي تم انشائها مؤخرا على نهر الميكونغ وروافده في الصين وتايلند ولاوس وفيتنام علاوة على (١١) سد اضافي يتم التخطيط لانشائها .

ووفقا لبعض المنظمات الحكومية فأن اكثر مايدعو للقلق يتمثل في ســلســلة من ١١ ســدا يتم بنائها حاليا في اعالي نهر الميكونغ في الصـين وهو منبع اكبر الانهار في جنوب شـرق اسـيا وهو مايمكن ان يتسـبب في تغيير النظام البيئي لمجرى النهر بالنسـبة لتايلاند ولاوس وكمبوديا وقد يترتب على ذلك ازمة سياسية حادة تؤدي الى خلل كبير في العلاقات بين هذه الدول [٢].

و توفر هذه السدود الطاقة الكهرومائية ، ثلاثة منها تم بناؤها في الصين. وهي ستأثر على العلاقات بين الصين وجيرانها في الجنوب . Aالسد الصيني الرابع، Xiaowan، أنه سيتمكن من توليد ٤٢٠٠ ميجاوات من الكهرباء، يمكن أن تؤثر على مستوى الأرصدة السمكية في كمبوديا وإمدادات المياه للحقول الأرز في فيتنام.

وفي ظل الانتهاء من بناء اربعه من السدود ١١ في الصين فإن هذه السلسلة من السدود التي يجري بناؤها في يونان فقط تولد أكثر من(١٥,٥٠٠)ميجاوات من الكهرباء للمدن والصـناعات، مما يسـاعد على اسـتبدال الوقود الاحفوري الملوث ويقدر أن تصـل إمكانات الطاقة الكهرومائية المستدامة لحوض الميكونغ وحدها هي ضخمة بحدود ٣٠٠٠٠ ميجاوات[٣].

لذا فان المنظمات غيرالحكومية ترى بأن هذه السدود تهدد بالفعل تكاثر الاسماك وتسبب تأكل مجرى النهر في ميانمار وشمال تايلاند وشمال لاوس.

اما في لاوس التي تعد افقرواقل دول الاقليم نموا فقد ادت سلسلة من من السدود الصغيرة نسبيا والتحويلات في مجر النهر الى الترحيل القصري لالاف السكان الاصليين الذين يعتمدون في حياتهم على النهر.

وطبقا للمنظمة الدولية لحقوق الأقليات فإن مشـروع سـد نهر نام ثيوم ٢ الذي سـيغمر أكثر من ٦٠٠ كم مربع بالمياه سـوف يؤدي إلى تشـريد ٧ آلاف شـخص على الأقل عندما يتم الانتهاء منه وسـيؤدي إلى تضـرر عدد أكبر من السـكان, وكانت الصـين مهتمة بتطوير محافظة يونان التي يقع ضمنها نهر الميكونغ وذلك من خلال انشاء السدود لتوفير الطاقة الكهرومائية التي تحتاجها الصين لدعم نموها الاقتصادي .

اما لاوس فكانت تخطط لبناء ٣٠ ســدا على روافد نهر الميكونغ او الجداول الصــغيرة التي تتفرع من النهر الرئيســي لغرض انتاج الكهرباء وتصديرها الى تايلند التي ستكون المشتري الاول للكهرباء الرخيصة من لاوس[٤].

اما فيتنام فقد توصلت منذ عام ٢٠٠٦ إلى تفاهمات مع شركة ميجافيرست الماليزية، وشركة كادنشانج التايلاندية، وشركة صينوهيدرو الصينية، وشركة داتانج الدولية لتوليد الكهرباء، حول إنجاز دراسات جدوى لإقامة أربعة سدود أخرى على نهر الميكونغ. وتم السماح لشــبكة الصــين الجنوبية لتوليد الطاقة بإجراء دراســة لإقامة ســد على هذا النهر في كمبوديا، في الوقت الذي يدرس فيه المهندســون التايلانديون إقامة سدين على حدود بلادهم مع لاوس بتفويض من السلطات في بانكوك.

المبحث الثاني

علاقات الصراع والتعاون بين الدول التي يمر برها نهر الميكونغ

اولا: الصراع بين دول نهر الميكونغ:

ان الماء العذب هو المورد الطبيعى الوحيد الذى ليس له بديل. وفي الوقت الحالي تعتبر مخاوف تغير المناخ التي تتصاعد جنبا إلى جنب مع احتمالات نشوب الحروب والنزاعات المسلحة بسبب نقص المياه.

على الرغم من ان الرصـــد التاريخى لأبرز الصـــراعات الدولية والداخلية، التى كانت الأنهار متغيرا بارزا فى معادلاته يظهر بان الصراعات من اجل المياه هي صراعات محدودة !

ويعتقد «ويستنج» (١٩٨٦) أن المنافسة على موارد المياه العذبة المحدودة سوف تؤدى حتما إلى توترات سياسية شديدة، وربما أدت إلى اندلاع الحروب.[٥] وكان يرى ان نهر الأردن كان سببا لحرب ١٩٦٧بين العرب واسرائيل لان العرب كانوا يخططون الى تحويل مسار نهر الاردن بينما يصف جليك (١٩٩٣) موارد المياه بأنها أهداف عسكرية وسياسية، مستخدما نهرى الأردن والنيل كأمثلة على ذلك.[٦]

---

(1) CDRI (Cambodia's Leading Independent Development Policy Research Institute). 2008. Framing research on water resources management and governance in Cambodia: a literature review. Working paper 37.

(2) DAVID ROBERTS, No More Dams on the Mekong, on September 4, 2014, in The International New York Times. Available on-line at http://www.nytimes.com/2014/09/04/opinion/no-more-dams-on-the-mekong.html.

(3) Michael Richardson, "Dams in China Turn the Mekong Into a River of Discord: Rivers Know No Borders, But Dams Do,"The Asia-Pacific Journal, Vol. 35-1-09, August 31, 2009.

(4) PHNOM PENH, ASIA: Dams threaten “millions of Mekong livelihoods”humanitarian news and analysis 22 July 2009 (IRIN) Available on-line at :http://www.irinnews.org/report/85381/asia-dams-threaten-millions-of-mekong-livelihoods.

(5) PRISCOLI, Jerome Delli; WOLF, Aaron T. Managing and transforming water conflicts. Cambridge University Press, 2009,p 10.

(6) GLEICK, Peter H.; HEBERGER, Matthew. Water conflict chronology. In: The world’s water. Island Press, Washington, DC, 2014. p. 173-219.

ان مستقبل نهر ميكونغ، واحد من أعظم الانهار في العالم الغنية بالموارد الذي يتدفق عبر الصين والبر الرئيسى لجنوب شرق آسيا، هو في خطر. بسبب سلسلة من مشاريع الطاقة الكهرومائية التي انشئتها الدول المتشاطئة، إلى جانب متطلبات التنمية القوية ,والمستمرة والضغوط الديموغرافية وسيناريوهات تغير المناخ القاتمة، وهذا يهدد بتغيير النهر.

ان زيادة التنافس على الموارد المائية في نهر الميكونغ مما يقود الى ازمة امنية اقليمية ينتج عنها تفاقم التوترات القائمة وقد اقترحت الصين بناء ١٥ سدا لتوليد الطاقة الكهرومائية وهذا سيؤدي الى المزيد من الخلافات مع الدول الاخرى المتشاطئة المياه على الرغم من انها تساهم بنسبة ١٨% فقط من مياه النهر وعلى الرغم من ذلك فان السدود الصينية من الممكن أن تكون مفيدة جدا لأسفل حوض الميكونغ لانها تعتبر خزانات من صنع الإنسان تعطي المزيد من المياه في موسم الجفاف والحفاظ على الطبيعية من الفيضانات التي تحدث في موسم الأمطار(١) .

ان هذه السدود التي بنتها الصين اصبحت نقطة مهمة تصدرت الصراع السياسي القائم بين الولايات المتحدة والصين حيث ذكرت تقارير متعددة تم نشرها ، أن الصراع بين واشنطن وبكين انتقل مؤخرا إلى نهر الميكونغ، حيث تروج كل من الحكومتين الأمريكية والصينية لتقارير مختلفة حول ما إذا كانت سدود الصين الـ ١١ على النهر تضر بالدول الأخرى(٢).

وقد اشارت هذه التقارير أن سدود الصين أعطتها سيطرة واسعة على المياه التي تتدفق إلى لاوس وميانمار وتايلاند وكمبوديا وفيتنام، التي كانت تعتمد منذ فترة طويلة على النهر في الزراعة ومصائد الأسماك، وبشكل متزايد لتوليد الطاقة الكهرومائية في لاوس.

بناءا على ذلك فأن هذه السيطرة تمكن الصين من وضع جدول أعمال التنمية المرتبط بذلك الممر المائي، واستبعاد الولايات المتحدة من تلك العملية بعد عقود من الترويج للمشاريع المرتبطة بنهر الميكونغ كوسيلة لممارسة نفوذها في المنطقة.

ومن خلال هذه السدود سوف تستنزف الصين وتتحكم في موارد المياه في التبت وتستخدم المياه كسلاح للإخضاع وخنق الاقتصاد والهيمنة على موارد المياه بإنشاء السدود التي تتحكم في الكميات المنصرفة من مياه الأنهار العابرة للحدود الدولية دون احترام للاتفاقيات الدولية المنظمة لهذا الشأن(٣).

وفي عام ٢٠٠٥ صرح رئيس وزراء الصين وين جياباو إن ندرة المياه تهدد «بقاء الأمة الصينية نفسها»، وقال وزير الموارد المائية إنه على الصين «القتال من أجل كل نقطة مياه وإلا ستواجه الموت». وبغض النظر عن المبالغة في التصوير، فإن ندرة الموارد وعدم الاستقرار السياسي يسيران يدا بيد.ويرى هال براندز وهو احد العلماء المتخصصين في السياسة الخارجية الامريكية أن الأزمة في الصين قد تتحول إلى توترات خارجية (٤)

ويقول ويتون بيرمبونجساساشروين، من مجموعة ميكونغ للطاقة والإيكولوجيا: "أصبح (نهر الميكونغ) قضية جيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين، مثل بحر الصين الجنوبي"

تعمل الصين على تكثيف أنشطة مجموعة لانكانج ميكونغ للتعاون، وهي هيئة حكومية دولية جديدة نسبيا، يري مسؤولون أمريكيون إنها تحاول "تهميش" لجنة نهر الميكونغ التى تم تشكيلها منذ ٢٥ عاما.

من جانبها، قالت وزارة الخارجية الصينية لرويترز إن أي تلميح أمريكي بأن بكين تحاول السيطرة على محادثة الميكونغ لا أساس له، مضيفة: "يجب على الدول خارج المنطقة أن تمتنع عن إثارة المشاكل من لا شيء".(٥)

واندلعت حرب كلامية بين الولايات المتحدة والصين بعد أن خلصت احدى الدر اسات الممولة من واشنطن إلى أن السدود الصينية أعاقت تدفق المياه خلال الجفاف الذى حدث في عام ٢٠١٩.

كما ان الدراسة التي أجرتها شركة "Eyes on Earth "، وهي شركة أبحاث واستشارات أمريكية متخصصة في المياه، قد بنت نموذجا للتنبؤ استنادا إلى التصوير عبر الأقمار الصناعية وبيانات لجنة نهر الميكونغ التي قالت إنها أظهرت ان المياه بدات بالتناقص، بدءً من عام ٢٠١٠.

وقد تم إطلاق برنامج "ميكونغ مونيتور" الممول من وزارة الخارجية الأمريكية ، باستخدام بيانات الأقمار الصناعية لتتبع مستويات المياه في السدود التي أقامتها الصين في أعالي نهر ميكونغ ، والتي ادت الى أن يشتد التنافس بين الصين والولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا.

تتضمن بيانات المراقبة ، التي يتم توفيرها في الوقت الفعلي تقريبًا ، مؤشر "رطوبة السطح" الذي يوضح أجزاء المنطقة الأكثر رطوبة أو جفافاً من المعتاد ، وهو دليل لمدى تأثير السدود على الطبيعة.(٦)

---

(1) GREG BROWDER & LEONARD ORTOLANO,The Evolution of an International Water Resources Management Regime in the Mekong River Basin, Article published the University of New Mexico School of Law, Summer 2000, P522.

(2) OSBORNE, Milton. The Mekong: river under threat. Lowy Institute for International Policy, 2009.p.4

(٣) عزالدين الورداني، الصين الجار المؤذى.. هضبة التبت وهيمنة الصين على مواردها المائية، مقال منشور على موقع مجلة تركستان تايمز الاخبارية الالكترونية ، متاح على الرابط : (تمت المشاهدة بتاريخ 11,04,2022)https://turkistantimes.com/ar/news-15389.html

(٤) تقرير منشور على موقع جريدة الرياض الالكترونية 02,01,2022 متاح على الرابط : (تم المشاهدة بتاريخ 11,04,2022 (https://www.alriyadh.com/1927226

(5) Kay Johnson, Panu Wongcha-um, Water wars: Mekong River another front in U.S.-China rivalry, Reuters, 24,07, 2020, Available at the link: https://www.reuters.com/article/us-mekong-river-diplomacy-insight-idINKCN24P0K7(11.04.2022)

(6) Alan Basist and Claude Williams , report , Vientiane: MRC Secretariat. Understanding the Mekong River's hydrological conditions: A brief commentary note on the "Monitoring the Quantity of Water Flowing Through the Upper

تم تطوير نظام مراقبة لمنسوب المياه من قبل مركز أبحاث ستيمسون ومقره واشنطن، وتبين أن "المصدر الأساسي لتناقص منسوب المياه في منطقة الميكونغ السفلى، هو ما يحدث في الجزء العلوي من النهر في الصين حيث يتم تخزين المياه". وقد صرح السفير الأمريكي في كمبوديا، باتريك ميرفي إنه "فوجئ تماما بتلك النتائج الصارخة".(١)

وقد ازعجت هذه الدراسة الصين التي عبرت عن غضبها من خلال تنديد سفارتها في تايلاند بالدراسة، ووصفتها بأنها "ذات دوافع سياسية، وتمثل استهداف للصين"، كذلك قامت الصين باجراء دراسة تحت عنوان "سدود الأنهار في الصين ساعدت في التخفيف من حدة الجفاف على طول لانكانج ميكونغ" وكان الهدف منها دحض الدراسة الامريكية

ودعمت هذه الافكار الدراسة التي أجرتها جامعة تسينجهوا والمعهد الصيني للموارد المائية التي اظهرت إن سدود الصين يمكن أن تساعد في المستقبل على التخفيف من حدة الجفاف، حيث أنها فعلت ذلك بالفعل عام ٢٠١٩.(٢)

من جهته، قال سيباستيان سترانجيو، مؤلف كتاب "في ظل التنين" الذى يتناول علاقات دول جنوب شرق آسيا مع الصين، إن جيران الصين من دول المصب يعتمدون عليها الآن للحصول على مورد للحياة، ومن الصعب عليهم تحدي الحكومة الصينية علنا بشأن بناءها لسدود.

ووفقا لتقارير نشرتها رويترز، لا ترغب أي دولة من الدول الأعضاء في لجنة نهر الميكونغ علنا في اتخاذ موقف صريح لصالح الدراسة الصينية أو الأمريكية.

وتشير الوكالة إلي أن الولايات المتحدة أنفقت ١٢٠ مليون دولار على مبادرة نهر الميكونغ السفلى منذ تدشينها قبل ١٣ عاما، لكن يبدو أن الصين تنفق المزيد، ففي عام ٢٠١٦، أنشأت مجموعة لانكانج ميكونغ للتعاون برعاية بكين صندوقًا بقيمة ٣٠٠ مليون دولار مخصصة للمنح بحثية التي سيتم منحها لدول المصب الخمسة.(٣)

ان الهدف المعلن لمنتدى (ميكونغ – لانكانج) الذي أسسته الصين عام ٢٠١٥ هو تطوير ودفع التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة لملايين البشر الذين يعيشون في منطقة حوض نهر الميكونغ.

من ناحية أخرى، قال رئيس مجلس الدولة الصيني (رئيس الوزراء) لي كه تشيانغ إن قادة دول لانكانج-ميكونغ توصلوا الى توافق بشأن مصيرهم المشترك خلال اجتماع قادة آلية تعاون لانكانج-ميكونغ الثاني الذي اختتم بالعاصمة الكمبودية بنوم بنه بتاريخ ٢٠١٨/١/١٠.

وتحدث رئيس الوزراء الصيني في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع الذي نقلته وكالة الأنباء الصينية " شينخوا" في حينها - " إن قادة الصين وكمبوديا وميانمار ولاوس وتايلاند وفيتنام اتفقوا على تعميق التعاون في إطار مبدأ المساواة والشمول والعمل الحقيقي، وأن الدول الست أجازت وثيقتين رئيسيتين، وهما بالتحديد خطة عمل تستمر خمسة أعوام (٢٠١٨-٢٠٢٢) وإعلان بنوم بنه، في اجتماع هذا العام.

وأشار لي كه تشيانغ في المؤتمر الصحفي إلي أن الخلافات غالبا ما تنشأ بين دول المنبع والمصب على مجرى النهر، وقال " إن الصين ترغب في معالجة فاعلة للعلاقات من مثل هذا النوع وتحقيق مصالح كل الدول من أجل بناء مجتمع المصير المشترك لدول لانكانج - ميكونغ".

وأوضح ان "الصين تحتاج إلى بيئة جوار تتسم بالسلام من أجل تسهيل حملتها الخاصة بالتحديث وتخفيف حدة الفقر. ونقترح بناء آلية (ميكانيزم) تعاون لانكانج-ميكونغ نظرا للتكامل الشديد بين الصين والدول الخمس الأخرى" ، وأكد رئيس الوزراء الصيني مجددا دعم الصين للآسيان من أجل بناء مصير مشترك مع آلية لانكانج-ميكونغ المكملة.

يذكر أن الإطار المقدم من الصين عام ٢٠١٤ يشمل التواصل والقدرة الإنتاجية والتعاون الاقتصادي عبر الحدود وإدارة الموارد المائية والزراعة وتخفيف حدة الفقر، ما يعود بالنفع على عشرات الملايين من أفراد الشعوب الذين يعيشون على ضفاف المجرى المائي.(٤)

اما كمبوديا ولاوس وتايلاند فهم يخططون لبناء ما يصل الى (١٣ سدا)على النصف السفلي من نهر ميكونغ ، وفي الاونه الاخيرة كثر الجدل حول سد Xayaburi في لاوس، على سبيل المثال، الذي هددت الدول المتشاطئة مع لاوس باللجوء الى المحكمة الدولية في حال اصرارها على انشاء هذا السد (٥).

والمتوقع من خلال الدراسات التي اجريت أن بناء هذه السدود قد يغير حجم تدفق النهر وتوقيت تدفق المياه ، وتلف نوعية المياه ، وتقليل الترسيب في الأراضي الرطبة المطله على نهر ميكونغ ونظام السهول الفيضية، وتؤثر سلبا على التنوع البيولوجي الغني، بما في ذلك هجرة الاسماك ومنعها من وضع البيض وهذا يهدد الامن الغذائي لعشرات الملايين من الناس الذين يعتمدون على النهر في حياتهم المعيشية(٦).

Mekong BasinUnder Natural (Unimpeded) (2020). https://www.mrcmekong.org/assets/Publications/Understanding-Mekong-River-hydrological-conditions_2020.pdf(Viewed on 11.04.2022)

(1) Kay Johnson, Panu Wongcha-um, Water wars: Mekong River another front in U.S.-China rivalry, Reuters, 24,07, 2020, Available at the link: https://www.reuters.com/article/us-mekong-river-diplomacy-insight-idINKCN24P0K7(11.04.2022)

(2) Marko Kallio, Timo Räsänen, Link between Chinese dams & Mekong drought? ,WDRG and in GIS Research group, Aalto . University, 03.08.2020, https://wdrg.aalto.fi/link-between-chinese-dams-mekong-drought/(Viewed on 11.04.2022)

(٣) نهر الميكونغ.. جبهة جديدة للصراع بين أمريكا والصين، جريدة الشروق الالكترو نية ، 24.07.2020، متاح على الرابط : https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24072020&id=c5e8(Viewed on : 11.04.2022)

(٤) جمال الشناوي، زعماء الصين وبلدان آسيوية يناقشون مشروعات السدود على نهر الميكونغ، صحيفة اخبار اليوم ،11,01,2018 متاح على الرابط : https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/2602642/1/%D8%B2%D8%B9%D9D(Viewed on ,11.04.2022)

(5) Tun Myint. Governing International Rivers: Polycentric Politics in the Mekong and the Rhine, Edward Elgar Publishing Inc. Cheltenham, First Edition. UK. 2012. p. 136.

(6) YASUDA, Yumiko. Rules, norms and NGO advocacy strategies: Hydropower development on the Mekong River. Routledge, Routledge, New York,2015.pp.62-65.

هذه الاتجاهات لديها القدرة على ان تؤدي إلى أزمة خطيرة تتميز بنقص المياه، الذي سينتج عنه الهجرة القسرية وانعدام الأمن الغذائي والفيضانات وفترات طويلة الجفاف، وبالتالي تؤثر على سبل عيش عشرات الملايين من الناس، وتقويض اقتصادات الدول المتشاطئة، وبتأجيج التوترات الثنائية,مثل هذا السيناريو لايمثل فقط ضررا للبلدان المتشاطئة نفسها، ولكن ذلك يتعارض مع مصالح القوى الخارجية الكبرى مثل الولايات المتحدة، التي تسعى ان تبقى اسيا سلمية ومستقرة ومزدهرة. من أجل تفادي أزمة خطيرة على طول نهر ميكونغ[١].

ومن المشاكل التي تزيد من شدة الخلافات وتاثير البعد المائي في العلاقات الدولية هي النقص في التمثيل الرسمي للجهات الفاعلة من الدول وغير الدول من المنظمات الرسمية الامر الذي ينتج عنه ابرام معاهدات دولية ليست متماثلة ولا متوازنة وهذا يؤدي الى انكار الحقوق والحريات المدنية الاساسية للمجتمعات المحلية في الدول المتشاطئة كما ان غياب القيم المشتركة بين الأطراف السياسية المختلفة واختلاف الانظمة السياسية له اثره في زيادة حدة الصراع من خلال التاثير على امكانية صنع القرار في هذه الدول اذ ان نظم الحكم المعاصرة والديموقراطية تتجه نحو تبسيط المشاكل وتتجه نحوا التعاون لضمان مستقبل جيد في مجال ادارة الموارد المائية.

ان وجود المؤسسات داخل حوض يمكن أن تساعد على التخفيف من احتمال نشوب صراع ,وقد تبين من خلال التجربة ان المؤسسات المشتركة في ادارة النهر تساعد للحد من الصراع العسكري وزيادة فعالية محاولات التسوية السلمية [٢].

القواعد الدولية لتنظيم المياه المشتركة

تقر المبادئ القانونية والأعراف الدولية بشكل عام بمشاعية انتفاع الدول المتشاطئة للمجرى المائي. ويعرف المصطلح "مجرى مائي دولي" بأنه [٣] "أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة." وان لكل دولة مشاطئة الحق في استخدام حصتها من مياه النهر دون إلحاق الأذى بغيرها. ولقد درجت الهيئات الدولية، على الأخذ بهذه المبادئ والأعراف لحل المنازعات المتعلقة بالمياه المشتركة بين الدول، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجرى مائي. والمعبر عنها بالأوضاع الجغرافية والمناخية والمائية والزراعية والبيئية لحوض المجرى من جهة، والأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للدول المتشاطئة والمشاركة في المجرى من جهة أخرى[٤].

لقد كانت اتفاقية جنيف عام ١٩٢٣ أول انجاز دولي يتعلق بموضوع القوانين الناظمة لاستخدام المجاري المائية المشتركة والتي وقعتها الدول الأعضاء في عصبة الأمم المتحدة. واهم ما جاء فيها التأكيد على ضرورة التشاور بين الدول المتشاطئة عند إقامة المنشات المائية على المجرى المائي الدولي. وضرورة التفاوض في حال تعرض دولة للضرر من جراء قيام دولة أخرى بتنفيذ مشروع مائي على مجرى النهر الدولي. ومنذ عام ١٩٦٣ بدأت الأمانة العامة للأمم المتحدة بتجميع عدد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بخصوص استعمال المجاري المائية للإغراض غير الملاحية وذلك ليسهل توفيرها لخبرا القانون الدولي. ومن تلك الاتفاقيات:

١. اتفاقية لاستعمال وتقاسم مياه حوض نهر الميكونغ السفلي بين كمبوديا ولاوس وتايلاند وفيتنام ١٩٧٥
٢. استعمال مياه نهر الغانغ بين بنغلادش والهند عام ١٩٧٧
٣. بروتوكول تفاهم بين روسيا والصين حول استعمال مياه نهر الهورجس
٤. عدة اتفاقيات بين الهند والباكستان حول الحدود واستعمالات المياه في منطقة البنجاب
٥. اتفاقية بين العراق وإيران حول استعمالات شط العرب (١٩٧٥)

إن النصوص الواردة في اتفاقية جنيف والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لم تكن كافية لرفد القانون الدولي بالأحكام اللازمة لمواجهة النزاعات المتصلة بالمياه المشتركة. وكان هناك مفهومان(قديم وحديث) للتعامل مع النزاعات المائية.

١- **المفهوم القديم لادارة المياه المشتركة** :ويتلخص هذا المفهوم بمدئين :

A- المبدأ الاول:(بسيادة الدولة على المياه الدولية) المارة في أراضيها دون مراعاة حقوق الدول الأخرى. اي هو مبدأ السيادة الإقليمية المطلقة والذي يعرف أيضا باسم عقيدة هارمون. كان جادسون هارمون النائب العام للولايات المتحدة وهو الذي كان في أمريكا عندما أعطى رأيا في عام ١٨٩٥ بشأن استخدامات مياه ريوغراندي إلى أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك. وخلص رأيه بأن الدولة حرة للتصرف في داخل أراضيها، من مياه نهر دولي بالطريقة التي تراها مناسبة من دون قلق للضرر أو للتأثير السلبي الذي سيحدثه هذا الاستخدام الى الدول الاخرى المشاطئة. ولما كان هذا المفهوم الضيق لأصحاب مدرسة السيادة يتعارض مع الثورة التنموية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة في تطبيق التقنيات الحديثة لانجاز مشروعات الري الكبرى لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء، فقد تداعى فقهاء القانون الدولي إلى

(1) Michael R. van der Valk and Penelope Keenan،Climate change, water stress, conflict and migration،Papers presented at a conference in The Hague, the Netherlands،،held on 21 September 2011.p.٣٧.

(2) Tanya Heikkila, Andrea K. Gerlak, Aaron Wolf, A Study of Conflict and Cooperation in the Mekong River Basin: How Issues and Scale Matter, Paper presented for the FLACSO-ISA Global and Regional Powers in a Changing World conference, Buenos Aires, Argentina, July 23-25, 2014.٧p.

(3) Stephen C. McCaffrey, CONVENTION ON THE LAW OF THE NON-NAVIGATIONAL USES OF INTERNATIONAL WATERCOURSES, United Nations Audiovisual Library of International Law, Available on-line at http://legal.un.org/avl/pdf/ha/clnuiw/clnuiw_e.pdf

(4) MACPHERSON, Elizabeth Jane. Indigenous Water Rights in Law and Regulation. Cambridge University Press, 2019.p30.

الاجتهاد لحماية حقوق دولة أو دول المصب من حوض النهر من تطرف دولة أو دول المنبع في السيطرة على المياه . فضهر المفهوم الحديث)[١].

B- المبدأ الثاني: ويقوم على مبدأ (التكامل الاقليمي المطلق). ويضع الحق الدولة المشاطئة للمطالبة استمرار التدفق الطبيعي للنهر الدولي في أراضيها من المنبع أو المتشاطئة، ولكن تفرض واجبا على أن الدولة لاتقوم بتقييد هذا التدفق الطبيعي للمياه للدول المتشاطئة الأخرى أقل. ويتسامح هذا المبدأ مع الاستخدامات الحد الأدنى فقط من قبل دولة المنبع. في جوهرها، وهذا المبدأ هو بالضبط عكس مبدأ السيادة الإقليمية المطلقة لأنه معد لصالح الدول المطلة على النهر، ولم يلقى القبول والاعتراف به من قبل المجتمع الدولي[٢].

المفهوم الحديث ويقوم على مبدئين:

A- المبدأ الاول: ويتضمن، أن السيادة الإقليمية محدودة ، ويؤكد أن كل دولة مشاطئة لديها الحق في استخدام مياه النهر الدولي، على ان لا يضر بالدول المتشاطئة الأخرى.

B- المبدأ الثاني: ويقوم على ان مجتمع الدول المشاركة في ضفاف النهر في مياه النهر الدولي. على أساس هذا المبدأ هو أن حوض النهر بأكمله هو كتلة اقتصادية واحدة ، وتكون الحقوق على مياه النهر بأكمله في هيئة جماعية للدول المتشاطئة، أو تقسيم فيما بينها إما بالاتفاق أو على أساس التناسب. على هذا النحو، وهذا المبدأ هو تمديد لمبدأ الثالث، ولكن يتجاوزه من خلال منح حقوق على النهر في هيئة جماعية. هذا المبدأ لم يكتسب قبولا واسعا لان الدول المشاطئة يعتقدون أنه يجبرهم قواعد هلسنكي، واتفاقية المجاري المائية الدولية وقواعد برلين.

ومن هنا، فان المبدأ الاول في المفهوم الحديث والذي يتضمن ، أن تكون السيادة الإقليمية محدودة هي التي لاقت قبول من المجتمع الدولي وشكلت أساس قانون المياه الدولي الحديث. هذه النظرية، التي تقوم على أساس المساواة بين جميع الدول المشاطئة، يشمل كلا من الحق في استخدام مياه المجرى المائي المشترك،وكذلك واجب عدم التسبب في ضرر ذي شأن للدول المتشاطئة الأخرى[٣].

وقد اجتمع الفقهاء على عدد من المبادئ في هذا الصدد ومنها:

- لا يحق لدولة او دول المنبع التصرف بالنهر المشترك بشكل يؤدي إلى المس بكمية ونوعية المياه التي ستصل إلى دولة او دول المصب.
- لا يحق لدولة اودول المنبع أن تعدل من جانبها من الأوضاع التي لازمت النهر المشترك عبر التاريخ، بل عليها أن تمارس التعديل عند الضرورة بالاتفاق مع دولة/دول المصب وبذلك أصبح من المتعارف عليه دوليا أن تكون المواثيق والأعراف هي الناظمة لاستثمار الأنهار المشتركة. كما أصبح من المتعارف عليه أيضا، بأنه في حال عدم توافر المواثيق، فان على دول المنبع أن تخدم المبادئ العامة التي اجمع عليها فقهاء القانون الدولي في هذا الصدد[٤].

ثانيا:التعاون

ان أكثر من ٢٤٥ من أحواض الأنهار مشتركة بين دولتين أو أكثر. حوالي ٤٠ في المائة من سكان العالم و ٥٠ في المائة من أراضيه إما يعتمدون على المياه المتاحة في هذه الأحواض أو يستفيدون منها. بالنسبة للجزء الأكبر ، يتم استخدام الممرات المائية الدولية من قبل الدول المشاطئة المعنية بشكل سلمي على الرغم من عدم وجود اتفاق عالمي على القانون الذي يحكم استخداماتها غير الملاحية (تم فتح اتفاقية الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة أخيرًا وتم توقيعها في ٢١ مايو ١٩٩٧). ومع ذلك ، فإن الافتقار إلى التعاون الكافي والخلافات المباشرة بين بعض الدول المشاطئة تعيق الاستخدام الأمثل للعديد من الممرات المائية الدولية على حساب جميع دول الحوض. لقد حان الوقت لتحل محل الأساليب المتباينة القديمة التي تمثل المصالح المتضاربة لأحواض الأنهار في المنبع والمصب من خلال نهج يؤكد على الإدارة التعاونية والشاملة التي تفيد جميع الدول المشاطئة مع ضمان الاستخدامات الأكثر كفاءة وصديقة للبيئة لأحواض الأنهار الدولية،

يتميز نهرالميكونغ بخصوصية بفعل وجود وفرة كبيرة في المياه نسبتها ٨٠٠ بليون متر مكعب, ما يغطي حاجات الدول المتشاطئة, والصيغة التي طوّرتها مفوضية الميكونغ لمواجهة التحديات تقّدم نموذجاً رائعاً لإمكانية تحويل التشارك في مصادر المياه من مصدر للنزاعات الى مصدر لترسيخ العلاقات والتعاون بما يخدم التطور والتنمية لتلبية احتياجاتهم, وتحقيق التكامل على صعيد البيئة وتطوير حوض النهر. غير أّن روحية التعاون هذه ما كانت لتترجم على الأرض لولا «التأثير الخارجي» للدول المانحة الذي يبدو جلياً.

شهدت فترة الخمسينيات من القرن العشرين تطورا واضحا في الاحداث السياسية والاقتصادية لاسيما بعد انعقاد مؤتمر جنيف الدولي الذي منح الاستقلال لبعض الدول مثل (كمبوديا ولاوس وفيتنام) من فرنسا.

وقد أوصت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا في عام ١٩٥٧ وتقرير الشرق الأقصى (ECAFE)، بتنمية الموارد المائية في حوض نهر ميكونغ السفلى واوصت بتأسيس "لجنة التنسيق على حوض نهر ميكونغ السفلى" (المعروفة باسم لجنة نهر الميكونغ) التي تمثل نموذجا للتعاون الدولي في ادارة للمياه الدولية .[٥]

---

(1) Bourne, C. (1996) The International Law Association's contribution to International Water Resources Law, Natural Resources Journal, 36, pp. 155–216.

(2) SALMAN M. A. SALMAN, The Helsinki Rules, the UN Watercourses Convention and the Berlin Rules: Perspectives on International Water Law، The World Bank, Washington DC, USA، December 2007. PP 626-627.

(3) See generally William L. Griffin, The Use of Waters of international Drainage Basins Under Customary International Law, 53 AM. J. INT'L L. 50, 70 (1959) (quoting Lauterpacht, Oppenhiem's International Law: A Treatise (8th ed., 1955)).p251.

(4) McCaffrey, S. (1998) The UN Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses: prospects and pitfalls, in: S. Salman & L. Boisson de Chazournes (Eds) International

(5) SALMAN, Salman MA; BOISSON DE CHAZOURNES, Laurence (ed.). International watercourses: Enhancing cooperation and managing conflict: Proceedings of a World Bank seminar. The World Bank Report Number WTP414, Volume No1,31.07.1998 ,. pp. 17–28.

(لجنة نهر الميكونغ)

في عام ١٩٥٩ تم افتتاح مكتب لجنة نهر الميكونغ في بانكوك من قبل الامين العام للامم المتحدة داغ همرشولد ،. وفي منتصف سبتمبر ١٩٥٧، بدء الخبراء القانونيين في ECAFE بتصميم مشروع ميثاق ل"لجنة التنسيق"، وقد عقدت الدول المتشاطئة اجتماعا مرة أخرى في بانكوك "اللجنة التحضيرية". درست اللجنة، بعض التعديلات ، وأقرت أخيرا النظام الأساسي، الذي أنشأ قانونا لجنة التنسيق للتحقيقات في نهر ميكونغ السفلى (لجنة نهر الميكونغ)، تتكون من ممثلين عن الدول الاربعة المتشاطئة ، مع المدخلات وبدعم من الأمم المتحدة. تم التوقيع على النظام الأساسي في ١٧ سبتمبر(١٩٥٧)[١].

تألفت اللجنة من ممثلي "المفوضـــين" في الدول الأربع، وهذا يعني أن كل ممثل ســـلطة يتحدث عن بلده. وقد عملت اللجنة إلى "تعزيز وتنسيق والإشراف ، والسيطرة على التخطيط والتحقيق في مشروعات تنمية الموارد المائية في حوض نهر ميكونغ السفلى."

وتقرر أن جميع الاجتماعات يجب أن يحضـــرها ممثل عن كل من الدول الأربع، ويجب أن يكون كل القرار بالإجماع.وان تعقد الاجتماعات ٣-٤ مرات في السنة، ويتم التناوب على رئاسة اللجنه سنويا حسب الترتيب الأبجدي للبلد .

وكانت دورة اللجنة الأولى في ٣١ أكتوبر ١٩٥٧، كما كان أول تبرع من ٦٠ مليون فرنك من المجتمع الدولي (حوالي ١٢٠٠٠٠)دولار من فرنسا[٢].

اللجنة المؤقتة ميكونغ (١٩٧٨-١٩٩٥)

وقد أدى ارتفاع نفوذ الخمير الحمرفي كمبوديا الى عدم قدرتها على المشـــاركة في مثل هذه المنظمة في المســـتقبل المنظور وذلك في أبريل ١٩٧٧ ووافقت الدول المتشاطئة الثلاث الأخرى على اعلان بخصوص لجنة نهر الميكونغ المؤقتة، والتي أسفرت عن إنشاء اللجنه المؤقتة في يناير كانون الثاني عام ١٩٧٨. وكانت لجنة نهر الميكونغ المنظمة المؤقتة الضـــعيفة الوحيدة القادرة على دراســـة مشـــاريع واسعة النطاق وتنفيذ بعض المشاريع الصغيرة، على وجه الحصر تقريبا في تايلند؛ بدلا من ذلك فأن الدور المؤسسي للمنظمة تحول إلى حد كبير لجمع البيانات. وطلب المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا إعادة القبول في يونيو (١٩٩١)[٣].

ثم توسعت قاعدة المعرفة وتم التوصل الى اتفاق ميكونغ ١٩٩٥، الذي أنشأ لجنة نهر الميكونغ، التي اعطت مسؤولية الإدارة للجنة هي تمثل الدول الأعضـاء الاربع. كمبوديا، جمهورية لاو الديمقراطية الشـعبية وتايلاند وفيتنام. وقد احتفظت مواد اتفاق عام ١٩٩٥ بكثير من "روح ميكونغ"، الاصليه ولكن تحول التركيز باتجاه تطوير مشاريع واسعة النطاق في التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية.

واصـبحت لجنة نهر الميكونغ (MRC) هي الوكالة الحكومية الوحيدة التي تعمل بصـورة مباشـرة مع حكومات كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشـعبية وتايلاند وفيتنام وتم الاتفاق على ان تكون إدارتها محددة مشـتركة لتحقيق المصـالح المشـتركة للموارد المائية المشتركة والتنمية المستدامة لنهر ميكونغ. وان تكون لها هيئة استشارية تحكمها وزراء المياه والبيئة في البلدان الأربعة [٤].

يهدف MRC للتأكد من أن مياه نهر الميكونغ تم تطويرها بالطريقة الأكثر فعالية التي تعود بالفائدة المتبادل لكافة البلدان الأعضـــاء، ويقلل من الآثار الضـــارة على الناس والبيئة في حوض نهر ميكونغ السـفلى.من اجل خدمة الدول الأعضـــاء فيها وتوفير معلومات تقنية وتبادل وجهات النظر على نطاق الحوض، فان وMRC اصـبحت تلعب دورا رئيسـيا في عملية صـنع القرار الإقليمي وتنفيذ السـياسـات بطريقة تعزز التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر[٥].

الهيكل التنظيمي للجنة نهر الميكونغ:

اولا: المجلس الوزاري او الأمانة العامة MRC هو الذراع التنفيذي للجنه ويضـم وزراء الدول المشـاركة في اللجنة التي تضـم حوالي ١٥٠ موظفا في مقرها في مكتبين الأمانة في بنوم بنه، كمبوديا وفينتيان، جمهورية لاو الديمقراطية الشـعبية. ولها نقاط اتصـال في الدول الأربع، لجنة نهر الميكونغ الوطنية وتنسيق العمل على المستوى الوطني.

تشـارك لجنة نهر الميكونغ طائفة واسـعة من أصـحاب المصـلحة في برنامج عملهم والتخطيط الاسـتراتيجي. وقد انضـمت الدول العليا الاثنين في حوض نهر ميكونغ، وهما جمهورية الصـين الشـعبية واتحاد ميانمار، كاعضـاء مشـاركين وشـركاء الحوار مع MRC[٦]. في كل سنة، يجتمع وزراء البيئة والمياه في كمبوديا ولاوس وتايلاند وفييتنام لمناقشة القضايا الناشئة المتعلقة بالحوض الأسفل لنهر الميكونغ، ويراجعون الوضـع ، بصـفتهم أعضـاء مجلس نهر الميكونغ (MRC)، و يتوصـلون إ لى خلاصـات مشـتركة حول إ دارة وتطوير المياه والموارد ذات العلاقة ضمن إ طار عمل اتفاقية ١٩٩٥.

---

(1) the report issued by Mekong River Commission Secretariat, Mekong Basin Planning: The Basin Development Plan Story. Mekong River Commission (2013)p.18.

(2) Aaron T. Wolf and Joshua T. Newton, Case Study of Transboundary Dispute Resolution: the Mekong Committee, Transboundary Freshwater Dispute Database (TFDD) (2007). Oregon State University. Available on-line at: **http://www.transboundarywaters.orst.edu**.

(3) Interim Mekong Committee, "Report of the Special Session of the Interim Mekong Committee held on 30 August 1991", Interim Mekong Committee, (1991).

(4) Molle, François, Tira Foran, and Mira Kakonen, eds. Contested waterscapes in the Mekong region: Hydropower, livelihoods and governance. Earthscan, 2012pp.383-398.

(5) Mekong River Commission For Sustainable Development, Available on-line at http://www.mrcmekong.org/about-mrc/

(6) Mikiyasu Nakayama, MEKONG SPIRIT AS AN APPLICABLE CONCEPT FOR INTERNATIONALRIVER SYSTEMS, SIWI Report ٨by Stockholm International Water Institute Sveavägen 59SE-113 59 Stockholm Sweden Front cover: Quadrata HBPrinted by Arkpresse, Published 2000, p:65.

ثانيا:اللجنة المشتركة :ل MRC التي تضم موظفين رسميين كبار من البلدان الأربعة تأخذ قرارات و سيا سات المجلس لوضعها موضع التنفيذ وتدعمها وكالات قوية معينة تشمل وزارة الشؤون الخارجية

السكرتارية: وضيفتها تسهيل الاجتماعات الإقليمية للبلدان الأعضاء وتقدم المشورة التقنية حول التخطيط والتنسيق والتعاون. وتعمل أيضاً عن كثب مع هيئات التنسيق للبلدان الأربعة.

ثالثا: لجان الميكونغ القومية: والوكالات أو المؤسسات الحكومية الأخرى ووظيفتها دعم اللجنة المشتركة والتنسيق معها على مختلف المستويات.

رابعا: جمهورية الصين الشعبية واتحاد ميانمار اعضاء مشاركون أ يضاً بصفة شركاء فقط لحوار[1].

ويتم تمويل MRC من مساهمات الدول الأعضاء الأربع والحكومات والشركاء من البلدان التي تدعم التنمية ومصارف التنمية والمنظمات الدولية.

الخاتمة

ان نهر الميكونغ هو من اهم الانهار في العالم لانه يمر ب ٦ دول مختلفة الانظمة السياسية وتختلف من حيث الثقافات والكثافه السكانية والوضع الاقتصادي الا ان هذه الدول تمكنت من تحويل صيغه الصراع فيما بينها الى صيغه تعاونية واثبتت الدراسة تشكيل المؤسسات المشتركة في ادارة المياه الدولية هو يمثل صمام امان لمنع حصول التوترات السياسية وعنصر فعال في تسهيل وضع الحلول المناسبة لتحقيق المنفعه الجماعية والمصلحة العامة لجميع الدول المطلة على النهر،تمثل ذلك في تشكيل لجنة نهر الميكونغ التي اخذت تتطور عبر مراحل متعددة. كما اثبتت الدراسة ان وجود قانون دولي ملزم ومتفق عليه عالميا سيمكن المجتمع الدولي من تحقيق حل النزاعات والخلافات المائية الدولية بسهولة وبالتالي يساهم في تحقيق الامن والسلم الدوليين.

النتائج

١- ان اهم اسباب الخلافات حول إدارة المياه المشتركة تتلخص بما يلي:

أ. لا يوجد قوانين وأعراف دولية واضحة لإدارة المياه المشتركة.

ب. لا يوجد مبادئ أساسية لحل النزاعات المائية بين الدول ولا توجد آلية لتطبيق القواعد الدولية لتقسيم المياه.

ج. التغيير السنوي في حجم الموارد المائية المتدفق في المصادر المائية يجعل التقاسم عليها أمرا في غاية الصعوبة. فبعض الدول تصر على كمية معينة بدلا من نسبة مئوية من المورد المائي المتاح لذلك العام.

د. إن معظم الاتفاقيات الدولية لا يتم توثيقها لدى الأمم المتحدة وبالتالي فان آلية تنفيذها تجد في الأحيان بعض المشاكل نتيجة إصرار احد الأطراف على عدم تنفيذ بنودها.

هـ. عدم قبول العديد من الدول المتشاطئة مبدأ التعاون أو التفاوض لحل النزاعات المائية.

و. اعتبار المعلومات المائية سرا وعدم التعاون في تبادل المعلومات المائية بين الدول سيلقي بالضرر على المجتمعات في دول المصب التي تعتمد في حياتها على المجرى المائي .

ذ. . يلاحظ أن بعض الاتفاقات لا تضم جميع الأطراف المشتركة في المصدر المائي وبالتالي فان الاتفاقيات لا تكون بالعادة فعالة. وقد يبرز أحيانا طرف جديد يعتبر نفسه شريكا في المصدر المائي.

ر. ان تشكيل اللجان والمؤسسات الرسمية هو الحل الامثل لتحقيق التعاون الدولي والتغلب على الازمات

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع العربية:

١. عز الدين الورداني، الصين الجار المؤذى.. هضبة التبت وهيمنة الصين على مواردها المائية، مقال منشور على موقع مجلة تركستان تايمز الاخبارية الالكترونية ، متاح على الرابط:(تمت المشاهدة بتاريخ ١١,٠٤,٢٠٢٢) https://turkistantimes.com/ar/news-15389.html

٢. تقرير منشور على موقع جريدة الرياض الالكترونية ٠٢,٠١,٢٠٢٢ متاح على الرابط: (تم المشاهدة بتاريخ ١١,٠٤,٢٠٢٢ https://www.alriyadh.com/1927226)

٣. -نهر الميكونغ.. جبهة جديدة للصراع بين أمريكا والصين، جريدة الشروق الالكترو نية ،٢٤,٠٧,٢٠٢٠ متاح على الرابط : https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24072020&id=c5e8 (Viewed on : 11.04.2022)

٤. جمال الشناوي، زعماء الصين وبلدان آسيوية يناقشون مشروعات السدود على نهر الميكونغ، صحيفة اخبار اليوم ،١١,٠١,٢٠١٨ متاح على الرابط: (Viewed on ,11.04.2022)https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/2602642/1/%D8%B2%D8%B9%D9%D

قائمة المصادر والمراجع الاجنبية:

1. Tanya Heikkila , Andrea K. Gerlak , Aaron Wolf ,A Study of Conflict and Cooperation in the Mekong River Basin: How Issues and Scale Matter , Paper presented for the FLACSO-ISA Global and Regional Powers in a Changing World conference, Buenos Aires, Argentina, July 23-25, 2014. Available on the link:http://web.isanet.org/Web/Conferences/FLACSO-ISA%20BuenosAires%202014/Archive/e5bb2629-b8c0-4711-889c-b8825baaff77.pdf.

[1] Sokhem Pech,Case Studies Mekong Agreement Lacks Requirements for National Rules,IUCN Water Programme,available on line: https://cms data.iucn.org/downloads/mekong_2.pdf٢٠١٥/١٠/٢٨,

2. China and Asia Research Center: Available on-line at http://www.chinaasia-rc.org/index.php?%20d=47&id=1584 25/10/2015
3. Pokhrel, Y., Burbano, M., Roush, J., Kang, H., Sridhar, V., & Hyndman, D. W. (2018). A review of the integrated effects of changing climate, land use, and dams on Mekong river hydrology. Water, 10(3), 266.
4. Thien Do, Vietnamese Supernaturalism Views from the Southern Region, Taylor and Francis ,London, 1st Edition,2003, p.p 18-20.
5. report: unep.org , GIWA REGIONAL ASSESSMENT 55 MEKONG RIVER on the link: http://www.unep.org/dewa/giwa/areas/reports/r55/regional_definition_giwa_r55.pdf
6. CDRI (Cambodia's Leading Independent Development Policy Research Institute). 2008. Framing research on water resources management and governance in Cambodia: a literature review. Working paper 37
7. DAVID ROBERTS, No More Dams on the Mekong, on September 4, 2014, in The International New York Times. Available on-line at http://www.nytimes.com/2014/09/04/opinion/no-more-dams-on-the-mekong.html.
8. Michael Richardson, "Dams in China Turn the Mekong Into a River of Discord: Rivers Know No Borders, But Dams Do,"The Asia-Pacific Journal, Vol. 35-1-09, August 31, 2009.
9. PHNOM PENH, ASIA: Dams threaten “millions of Mekong livelihoods”humanitarian news and analysis ٢٢July 2009 (IRIN) Available on-line at: http://www.irinnews.org/report/85381/asia-dams-threaten-millions-of-mekong-livelihoods
10. PRISCOLI, Jerome Delli; WOLF, Aaron T. Managing and transforming water conflicts. Cambridge University Press, 2009,p 10.
11. GLEICK, Peter H.; HEBERGER, Matthew. Water conflict chronology. In: The world’s water. Island Press, Washington, DC, 2014. p. 173-219.
12. GREG BROWDER & LEONARD ORTOLANO,The Evolution of an International Water Resources Management Regime in the Mekong River Basin, Article published the University of New Mexico School of Law, Summer 2000.p 522.
13. Kay Johnson, Panu Wongcha-um, Water wars: Mekong River another front in U.S.-China rivalry, Reuters, 24,07, 2020, Available at the link: https://www.reuters.com/article/us-mekong-river-diplomacy-insight-idINKCN24P0K7(11.04.2022).
14. Alan Basist and Claude Williams , report , Vientiane: MRC Secretariat. Understanding the Mekong River’s hydrological conditions: A brief commentary note on the “Monitoring the Quantity of Water Flowing Through the Upper Mekong BasinUnder Natural (Unimpeded) (2020). https://www.mrcmekong.org/assets/Publications/Understanding-Mekong-River-hydrological-conditions_2020.pdf(Viewed on 11.04.2022.
15. Kay Johnson, Panu Wongcha-um, Water wars: Mekong River another front in U.S.-China rivalry, Reuters, 24,07, 2020, Available at the link: https://www.reuters.com/article/us-mekong-river-diplomacy-insight-idINKCN24P0K7(11.04.2022.)
16. Marko Kallio, Timo Räsänen, Link between Chinese dams & Mekong drought? ,WDRG and in GIS Research group, Aalto . University, 03.08.2020, https://wdrg.aalto.fi/link-between-chinese-dams-mekong-drought(Viewed on 11.04.2022.)
17. Tun Myint. Governing International Rivers: Polycentric Politics in the Mekong and the Rhine, Edward Elgar Publishing Inc. Cheltenham, First Edition. UK. 2012. .p 136.
18. - Michael R. van der Valk and Penelope Keenan،Climate change, water stress, conflict and migration،Papers presented at a conference in The Hague, the Netherlands،،held on 21 September 2011.37.p.
19. Tanya Heikkila, Andrea K. Gerlak, Aaron Wolf, A Study of Conflict and Cooperation in the Mekong River Basin: How Issues and Scale Matter, Paper presented for the FLACSO-ISA Global and Regional Powers in a Changing World conference, Buenos Aires, Argentina, July 23-25, 2014..7p

20. Stephen C. McCaffrey, CONVENTION ON THE LAW OF THE NON-NAVIGATIONAL USES OF INTERNATIONAL WATERCOURSES, United Nations Audiovisual Library of International Law, Available on-line at http://legal.un.org/avl/pdf/ha/clnuiw/clnuiw_e.pdf.
21. Bourne, C. (1996) The International Law Association's contribution to International Water Resources Law,Natural Resources Journal, 36, pp. 155–216.
22. SALMAN M. A. SALMAN, The Helsinki Rules, the UN Watercourses Convention and the Berlin Rules:Perspectives on International Water Law ،The World Bank, Washington DC, USA ،December 2007,626-627،pp.
23. See generally William L. Griffin, The Use of Waters of international Drainage Basins Under Customary International Law, 53 AM. J. INT'L L. 50, 70 (1959) (quoting Lauterpacht, Oppenhiem's International Law: A Treatise (8th ed., 1955)).p251.
24. McCaffrey, S. (1998) The UN Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses: prospects and pitfalls, in: S. Salman & L. Boisson de Chazournes (Eds) International.
25. SALMAN, Salman MA; BOISSON DE CHAZOURNES, Laurence (ed.). International watercourses: Enhancing cooperation and managing conflict: Proceedings of a World Bank seminar. The World Bank Report Number WTP414, Volume No1,31.07.1998 ., pp. 17–28.
26. the report issued by Mekong River Commission Secretariat, Mekong Basin Planning: The Basin Development Plan Story. Mekong River Commission (2013)p.18.
27. Aaron T. Wolf and Joshua T. Newton, Case Study of Transboundary Dispute Resolution: the Mekong Committee, Transboundary Freshwater Dispute Database (TFDD) (2007). Oregon State University .Available on-line at: http://www.transboundarywaters.orst.edu.
28. Interim Mekong Committee, "Report of the Special Session of the Interim Mekong Committee held on 30 August 1991", Interim Mekong Committee, (1991.(
29. Mekong River Commission For Sustainable Development, Available on-line at http://www.mrcmekong.org/about-mrc
30. Mikiyasu Nakayama, MEKONG SPIRIT AS AN APPLICABLE CONCEPT FOR INTERNATIONALRIVER SYSTEMS, SIWI Report 8by Stockholm International Water Institute Sveavägen 59SE-113 59 Stockholm Sweden Front cover: Quadrata HBPrinted by Arkpresse, Published 2000, p:65.
31. Sokhem Pech,Case Studies Mekong Agreement Lacks Requirements for National Rules,IUCN Water Programme,available on line: https://cms data.iucn.org/downloads/mekong_2.pdf,28/10/2015.
32. OSBORNE, Milton. The Mekong: river under threat. Lowy Institute for International Policy, 2009.p.4
33. YASUDA, Yumiko. Rules, norms and NGO advocacy strategies: Hydropower development on the Mekong River. Routledge, Routledge, New York,2015.pp.62-65.
34. MACPHERSON, Elizabeth Jane. Indigenous Water Rights in Law and Regulation. Cambridge University Press, 2019.p30.
35. Molle, François, Tira Foran, and Mira Kakonen, eds. Contested waterscapes in the Mekong region: Hydropower, livelihoods and governance. Earthscan, 2012pp.383-398.